"مشاركة المجتمع المدني في حلّ المشاكل البيئية"
-دراسة في القانون الجزائري-

و علي جمال♦

مقدمة

إن حماية البيئة هي قضية تهتم كل فرد من أفراد المجتمع وليس السلطات الإدارية الرسمية فقط، لذلك فإن كل فرد يقع على عاتقه التزام بالحفاظ عليها . وقد يختار محبي الطبيعة والمدافعين على البيئة صورة الجمعية أو مراكز أو منظمات أو نوادي شبابية للتنسيق بين الجهود وتضافرها في سبيل الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه ، بحيث صارت جمعيات الدفاع عن البيئة وجمعيات الدفاع عن المستهلكين واجهة معبرة عن الأنظمة الديمقراطية ، التي نشطت فيها هذه الجمعيات ولعبت كل منها في مجالها دورا هاما في حماية المواطن (المستهلك) والبيئة التي يعيش فيها⁽¹⁾ .

ولا شك أن منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى تنسيق نشاطها مع الأجهزة الإدارية للدولة ، ولكن لا بد أن تظل محتفظة في علاقتها بالأجهزة الإدارية التابعة للدولة باستقلالها⁽²⁾، لأن فقدانها لهذا الاستقلال قد يترتب عليه أن تصبح مجرد أداة أو جهاز تابع للحكومة ، وهو ما قد يفقدها القدرة على القيام بمهمتها، خاصة وأن هذه المنظمات تمارس ضغوطا على الملوثين والحكومة على حد السواء بمعارضتها لكل مشروع من المشروعات التي قد تؤدي إلى تلوث البيئة⁽³⁾ .

♦ أستاذ محاضر "ب" كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان

وتتنوع الوسائل التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني للقيام بمهامها في الدفاع عن البيئة. غير أنها ومع ذلك فإنها تواجه صعوبات قد تعرقل بعض نشاطاتها.

المبحث الأول: دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة.

إن ضرورة وكيفية التدخل لحماية البيئة لا يمكن أن يتحدد بدور معين أو وسيلة محددة بالذات، إذ أن الاعتداءات على البيئة مختلفة الأنماط والأشكال، غير أن ضمان المشاركة الجماهيرية الفاعلة ضمن منظمات المجتمع المدني رهين بتحقيق جملة من الممارسات وصيانة العديد من المبادئ. فالحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع تدهورها هي الأهداف الحقيقية لمشاركة المجتمع المدني. ولا يتم ذلك ما لم تتضافر الهياكل التنظيمية التي تحتوي المواطن وتنظم جهوده لخدمة قضايا البيئة، وبناءه فكريا وثقافيا، وكذا تمكينه من الاضطلاع على المعلومات، علاوة على كفالة حق النقاضي وتنمية قدرات المواطن في التفاعل الإيجابي مع محيطه وإسهامه في عملية التنمية المستدامة (développement durable)، بل وبالبحث عن أفضل الطرق لإشراكه في إدارة الشؤون العامة للدولة وتحمله جانب من المسؤولية في صنع القرارات التي تتعلق بالبيئة عموما وترقيتها⁽⁴⁾. ومن هذا المنطلق فإن لمنظمات المجتمع المدني دورا وقاتيا يساهم في تجسيد هذه الحماية من خلال نشر الوعي البيئي والتربية البيئية، وكذا دورا تدخليا للحيلولة دون وقوع الاعتداءات على البيئة.

المطلب الأول: الدور الوقائي لمنظمات المجتمع المدني.

ويتجلى الدور الوقائي لمنظمات المجتمع المدني من خلال عملها على نشر الوعي البيئي والتربية البيئية وتقديم الاستشارة للهيئات المتخصصة، إذ بدأ الاهتمام العالمي بالتربية البيئية منذ انعقاد مؤتمر "إستوكهولم" في سنة 1972 الذي أكد على أهمية التربية البيئية⁽⁵⁾.

وتعمل منظمات المجتمع المدني من خلال نشر الوعي البيئي والتربية البيئية على⁽⁶⁾:

- تحسيس الأفراد والجماعات على أهمية اكتساب الوعي بقضايا البيئة من جميع جوانبها والمشاكل المرتبطة بها. وفي هذا السياق كان مثلاً لجمعيات الصيد البحري الفرنسية دور كبير في المحافظة على الأرصدة السمكية من خلال توعية الصيادين الفرنسيين بمخاطر استنفاد الثروة السمكية وتأثيرها على البيئة والتوازنات الإيكولوجية، إذ استطاعت بفضل حلقات التوعية التي تخصص للصيادين أن تساهم بجانب الأجهزة الإدارية في ضبط سلوكيات الصيادين⁽⁷⁾.

- مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب خبرات متنوعة حول طريقة التعامل مع المحيط البحري وتزويدهم بفهم أساسي للبيئة والمشاكل المرتبطة بها.

- مساعدة الأفراد والجماعات على اكتساب مجموعة من القيم، والاهتمام بالبيئة وتقديم حوافز المشاركة الإيجابية في تحسينها وحمايتها.

- إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات للمشاركة النشطة على كافة المستويات في العمل على حل مشاكل البيئة.

وبالإضافة إلى الدور التربوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني فيمكن لها أن تقوم بدور استشاري للهيئات المتخصصة أثناء اتخاذ القرارات لكونها قريبة من أفراد المجتمع. وهي تلعب هذا الدور حين يطلب منها الرأي في المشروعات الكبرى التي قد تمس بالبيئة. وقد تتقدم بنفسها وتلقائياً بملاحظات على هذه المشروعات، أو فيما يتعلق بالموضوعات التي تمس البيئة مباشرة بتقديم رأيها ومقترحاتها. ففي بعض الدول يلزم القانون الهيئات الإدارية المركزية أو المحلية بعدم اتخاذ أي قرار في المسائل المتعلقة بالبيئة، إلا بعد

أخذ رأي الجمعيات الأكثر تمثيلاً، وذلك في نطاق تأكيد الطابع الديمقراطي لهذه القرارات (8) .

وتلعب منظمات المجتمع المدني دور كبير في توصيل المعلومات المتعلقة بالبيئة من الإدارة المختصة إلى المواطن ، باعتباره عضو فاعل داخل المجتمع. وقد تكفلت الموائيق الدولية ذات الصلة بالبيئة والتنمية بضمان الحق في الحصول على المعلومات البيئية (9) .

وقد أصدرت جامعة الدول العربية من جهتها البيان العربي للبيئة والتنمية وآفاق المستقبل المنبثق عن مؤتمر وزراء العرب حول البيئة والتنمية المنعقد بين 10-12/09/1991 الذي أشار إلى حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في الاضطلاع على القضايا البيئية ذات الصلة بهما، والوصول إلى المعلومات والاشتراك في صياغة وتنفيذ القرارات التي يحتمل أن تؤثر على بيئتهم ، وكذلك إشراكهم في متابعة تنفيذ مشروعات حماية البيئة (10) .

غير أنه وحتى تتمكن منظمات المجتمع المدني من جمعيات، أندية، دور شباب... القيام بدورها الوقائي فإنه يقع على الجهات الإدارية المختصة تمكينها من المعلومات المتعلقة بالمشروعات التي تهدد البيئة . ويقضي الأمر بأن يمكن منظمات المجتمع المدني من الاضطلاع على تلك البيانات المتوفرة لدى الجهات الإدارية المتخصصة (11) . إلا أن هذا الحق يضل أكثر الحقوق تقييداً وأكثرها إثارة للجدل والنقاش حتى في البلدان التي تفخر بكونها ذات تقاليد ديمقراطية عريقة (12) .

وفي الجزائر وبالرجوع إلى قانون رقم 03-10 نجده قد نص صراحة على التأسيس لوعي بيئي ومكن المواطنين من حقهم في الحصول على المعلومات البيئية المتعلقة بالأخطار التي قد يتعرضون لها بفعل التلوث، وكذا تدابير الحماية التي تخصهم (13). فقد نصت المادة 02 منه على تدعيم الإعلام البيئي والتحسيس بالمخاطر البيئية من خلال مشاركة الجمهور ومختلف

المتدخلين في تدابير الحماية. كما أن المادة 03 جعلت من مبدأ الإعلام البيئي والمشاركة الجماهيرية في حماية البيئة من المبادئ العامة التي يتأسس عليها قانون رقم 03-10. وبمقتضى ذلك يكون لمنظمات المجتمع المدني المهيكلة والمؤطرة لمجموع المواطنين الحق في أن تكون على علم بحالة البيئة عن طريق المشاركة في الإجراءات المسبقة بإبداء الرأي عند اتخاذ القرارات التي تضر بالبيئة والإطار المعيشي للمواطن عموماً .

غير أنه يعاب على قانون رقم 03-10 أنه لم يبين إجراءات تحصيل حركات المجتمع المدني على المعلومات البيئية في حالة ما رفضت الجهات الإدارية المالكة لهذه المعلومات تمكينهم منها، ليبقى حق هذه المنظمات في الإعلام البيئي خال من آليات تكريسه ، على الرغم من أن مسودة القانون قد بينت البعض من هذه الإجراءات والتي حذفت من النص الختامي (14) .

أما في فرنسا فقد اعتبر المشرع الفرنسي تمكين منظمات المجتمع المدني من المعلومات البيئية وعملها على نشر الثقافة البيئية تعبير عن ديمقراطية المشاركة الجماهيرية في مواجهة المشاكل البيئية . فقد نص 6 جانفي 1978⁽¹⁵⁾ من خلال مادته الثالثة على حرية الاضطلاع على بنك المعلومات ، خاصة المعلومات الإدارية . فمند أن أنشأت وزارة البيئة عملت على تمكين منظمات المجتمع المدني وبالخصوص جمعيات حماية البيئة بالمعلومات المتعلقة بالبيئة والمشاكل المرتبطة بها. وفي سياق متصل فقد نص قانون رقم 79-587 المتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن على أهمية التربية البيئية والإعلام البيئي في تثقيف وتحسيس المواطنين بأهمية حماية البيئة (16) .

وفي مصر فقد جعل قانون رقم 04 لسنة 1994 في شأن حماية البيئة للمنظمات الأهلية دور بارز في نشر الوعي البيئي والتربية البيئية ، ذلك أن هذه الجمعيات بحكم تكوينها وما يتوفر لها من طاقات بشرية متنوعة ، وقدرتها على التأثير في الرأي العام ، وبحكم ما تتمتع به من مرونة في الحركة

وأسلوب أدائها تستطيع أن تحقق الكثير من الإنجازات في مجال حماية البيئة وتميبتها، وان تشارك بدور فعال في الجهود التي تبذلها الدولة وأجهزتها الحكومية في هذا الصدد .

ولقد كان المشرع المصري أكثر إدراكا لأهمية وفاعلية مشاركة المنظمات الأهلية في التصدي للمشكلات البيئية إيماننا منه بأن الإنسان هو الأقدر على صون بيئته وحماية مواردها، وهذا قبل سن قانون رقم 04 لسنة 1994. فقد نصت المادة 05 من قانون رقم 102 لسنة 1983 في شأن المحميات الطبيعية على أنه يجوز للمنظمات الأهلية لحماية البيئة المعتمدة قانونا للجوء إلى الأجهزة الإدارية والقضائية بغرض تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بالمحميات الطبيعية⁽¹⁷⁾.

كما نصت المادة 103 من قانون رقم 04 لسنة 1994 في شأن حماية البيئة على أن "لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق في التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون" . ونصت المادة 65 من اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 على أنه "يجوز لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة اللجوء إلى الأجهزة الإدارية بغرض الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة" . فبموجب هذه النصوص أسبغ المشرع المصري على المنظمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة صفة الشريك الفعال في الأجهزة الحكومية .

المطلب الثاني: الدور المطلوب (العلاجي) .

إذا كان الدور الوقائي لمنظمات المجتمع المدني يشكل الدور الرئيسي لنشاطاتها كما بينا سابقا ، إذ أنها تعمل للحيلولة دون وقوع الاعتداءات على البيئة بشتى وسائل الوقاية التي عرضناها سابقا ، فإن وقوع الاعتداء فعلا يحتم على منظمات المجتمع المدني أن تنتقل من وسائل الوقاية إلى وسائل بديلة لمواجهة هذه الاعتداءات . ففي مثل ذلك تسارع منظمات المجتمع المدني

بمختلف أشكالها إلى استعمال وسائل الضغط منذرة السلطات العمومية بهذا الاعتداء ، لتتخذ هذه الأخيرة الإجراءات المناسبة لوقف وقوع الانتهاكات البيئية خاصة إذا كانت الاعتداءات لا تستند إلى حق بل كانت غير مشروعة . أما إذا كان المعتدي يستند إلى ترخيص أو قرار إداري فإن الضغط الموجه إلى السلطات العمومية من قبل منظمات المجتمع المدني يكون بهدف إرغام هذه السلطات على مراجعة قراراتها وسحب التراخيص التي قد منحت وأحدثت أضرار بيئية ، وهذا ما يعرف بالدور الغير قضائي لمنظمات المجتمع المدني (01) . غير أنه إذا لم تحدث وسائل الضغط النتائج المرجوة في وقف هذه الانتهاكات فإنه يمكن لهذه الأخيرة اللجوء إلى القضاء والمطالبة قضائيا بوقف الانتهاكات البيئية (02).

01- الدور غير القضائي لمنظمات المجتمع المدني :

على الرغم من الدور التوعوي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي البيئي والمساهمة في تكريس التربية البيئية - كما سبق الإشارة إليه- فإنه كلما كان هناك اعتداء على البيئة أو أحد عناصرها أكبر وأخطر، تلجأ هذه الأخيرة إلى أسلوب التصعيد في شكل احتجاجات ، تظاهرات ، مسيرات ... وهذا بغرض لفت انتباه السلطات العمومية والضغط عليها ووضعها أمام الأمر الواقع لجعلها تفكر بجدية في اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع تلك الأخطار ، مجندة في ذلك أكبر عدد ممكن من المواطنين ووسائل الإعلام.

وفي هذا الإطار فقد نظمت جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث "بمدينة عنابة" على إثر استياء المواطنين من المواقف السلبية للسلطات العمومية وعدم تجاوبها مع النداءات المتكررة الداعية إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف نشاط مركب أسمدال للمواد الفوسفورية الذي يقذف نفاياته في البحر دون معالجة المحاذي لسواحل الولاية مسيرة احتجاجية، جابت أحياء وشوارع المدينة تنديدا بالتدهور البيئي الذي أصاب سواحل الولاية⁽¹⁸⁾.

وقد شارك في هذه المسيرة مختلف شرائح المجتمع من أطفال، شبوخ، نساء، تجار، وإطارات، انتهت بندوة صحفية حضرتها أغلب الصحف الوطنية التي نقلت تفاصيل هذا الحدث البارز. الشيء الذي جعل السلطات العمومية تفكر بجدية في غلق هذا المصنع (19).

كما أن الاستغلال المفرط لرمال شواطئ بعض المدن الساحلية أدى في كثير من الأحيان إلى اختلال النظام البيئي نظرا لهشاشة أرضية هذه السواحل، مما دفع بعض منظمات المجتمع المدني إلى التحرك ودق ناقوس الخطر. فقد قامت على سبيل المثال جمعية حماية البيئة لولاية بومرداس (A.E.B) بتركيز كل جهودها لحماية ورقابة شواطئ هذه الولاية والتصدي لمستغلي رمال شواطئها. كما راسلت المسؤولين المحليين والمسؤولين على المستوى المركزي أكدت فيها على الوضعية الكارثية التي آلت إليها شواطئ المدينة. وأمام عدم مبالاة المسؤولين لجأت الجمعية إلى تشكيل فرق من أعضائها مهمتها حراسة شواطئ الولاية وحماية رمالها من النهب والوقوف في وجه لصوص الرمال. الشيء الذي حتم على السلطات المحلية تدعيم هذه الفرق بمختلف أسلاك الأمن وتعزيز دورها في الحماية (20).

وعلى نفس الوتيرة نظمت جمعية البيئة (A.R.C.E) "لمدينة وهران" حركة احتجاجية لسكان الولاية حضرها جمع غفير وحتى الأطباء المتخصصين للفت انتباه السلطات المحلية إلى خطر مصنع الصباغة الموجود في قلب حي الصديقية السكني الذي لوث محيطهم، وأثر على السواحل البحرية للمدينة بفعل رمي فضلاته ونفاياته في البحر مباشرة دون معالجة سابقة. وقد أدت هذه الحركة الاحتجاجية إلى جعل السلطات المحلية تتخذ بشأنه قرارا بتحويل المصنع والوحدات الإنتاجية من المحيط الحضري للمدينة إلى منطقتين صناعيتين جهزت لاستقبال مثل هذه المصانع والوحدات الإنتاجية (21).

وتعتبر المسيرات والاحتجاجات والإضرابات في جمهورية مصر أسلوبا علاجيا فعّالا يستعمل من قبل الجمعيات الأهلية لإجبار السلطات العمومية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والحد من الأخطار البيئية المتفاقمة . فعلى سبيل المثال فقد استطاعت جمعية أصدقاء البيئة "بمحافظة الإسكندرية" من خلال تنظيم مسيرات واحتجاجات إرغام محافظ الإسكندرية إلى إلغاء قرار إداري كان قد أصدره بمنح شارع على كورنيش المدينة للتوسع العمراني بعد أن شرع المستفيدين في عملية الحفر ووضع أساسات البيانات (22) .

02- الدور القضائي لمنظمات المجتمع المدني :

على الرغم من أن المشرع الجزائري لم يضع لمنظمات المجتمع المدني قانونا خاصا بها للتقاضي فقد أخضعها في ذلك إلى القواعد العامة للتقاضي . فحق التقاضي طبقا للقواعد العامة يتوقف على توافر جملة من الشروط الشكلية والموضوعية نص عليها المشرع في قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

ومن جملة منظمات المجتمع المدني التي لها الحق دون سواها في اللجوء إلى القضاء جمعيات حماية البيئة . فقد كرس قانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات (23) حق التقاضي لجمعيات حماية البيئة ، من أجل الدفاع عن مصالح المشروعة المرتبطة بأهدافها وفرض احترام القواعد المرتبطة بها سواء باللجوء إلى القضاء العادي أو الإداري (24) .

وقد خص قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات البيئية بأحكام خاصة للتقاضي ، إذ مكن كل جمعية يتضمن موضوعها حماية مكونات الطبيعة والبيئة رفع دعاوي قضائية أمام الجهات المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام (25) . وعن بين الحقوق ممارسة حق الإدعاء المدني بالنسبة للحقوق المعترف بها للطرف المدني، بخصوص الأفعال التي تحدث ضررا مباشرا أو غير مباشرا بالمصالح

الجماعية التي تدافع عنها، خاصة تلك التي تشكل مخالفة أو جريمة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين إطار الحياة البحرية، وفقا لما أنهت إليه المادة 37 من قانون رقم 10-03. وقد أوجبت المادة 38 من نفس القانون حصول الجمعيات كإجراء خاص على تفويض كتابي من شخصين على الأقل، الشيء الذي لم يكن واردا في النصوص القانونية السابقة (26).

وعلى نفس المنحنى فإن المشرع المصري لم يضع نظاما للتقاضي خاصا للجمعيات الجماهيرية ومنها جمعيات الدفاع عن البيئة، بل أخضعها لقانون رقم 32 لسنة 1964 بوصفه القانون العام الذي يحكم الجمعيات والمؤسسات الخاصة (27). فالقانون المصري يجيز للجمعيات الأهلية حق استخدام أسلوب الاحتكام إلى القضاء بشأن أية مخالفة أو جريمة بيئية سواء ضد مرتكب الجريمة أو ضد الجهة الإدارية المختصة إذا ما تقاعست عن تنفيذ أحكام القانون. كما يحق لهذه الجمعيات اللجوء إلى القضاء الإداري والمطالبة بإلغاء أي قرار إداري يصدر من السلطات الإدارية يمس بالحقوق البيئية للمواطنين أو يشكل فعل ضار بالبيئة ذاتها (28).

وعلى النقيض من هذا التوسع الذي اعتمده المشرع الجزائري والمصري في قبول تأسيس الجمعيات البيئية، فقد طبق القضاء الفرنسي صرامة كبيرة في قبول تأسيس الجمعيات المدافعة على البيئة طرفا مدنيا حصريا في الحالات التي ينص عليها القانون صراحة (29).

وقد شكك جانب من الفقه الفرنسي في فاعلية القانون، خاصة وأنه قد أثير تطبيق بعض الشروط الواردة بالقانون مشاكل عند تطبيقها، الشيء الذي جعل المحاكم العادية المدنية والجزائية تأخذ موقفا متشددا من تأسيس هذه الجمعيات في الدفاع عن المصالح الجماعية التي تمثلها. بل أن بعض المحاكم الجزائية كانت ترفض قبول تأسيس هذه الجمعيات كأطراف مدنية فيما يتعلق بالجرائم

التي تمس بسلامة البيئة . وقد كانت تسبب أحكام الرفض التي كانت تصدرها على أساس انعدام شرط المصلحة (30) .

وعلى الرغم من التحول التشريعي في إقرار حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني ، والاعتراف لها بمركز الشريك ومنح بعضها حق المشاركة واللجوء إلى القضاء ، فإن هناك عدة عراقيل من شأنها أن تؤثر على دورها وتقلص من حريتها ونشاطها .

المبحث الثاني: معوقات منظمات المجتمع المدني في أداء دورها .

على الرغم من التوسع في قبول تأسيس الجمعيات البيئية كأحد الفاعلين في منظمات المجتمع المدني للدفاع عن المصالح الجماعية للأفراد المنتسبين لها ، أو بالدفاع عن مصالح حتى الأفراد غير المنتسبين إليها، أو بتفويض كتابي من شخصين فإن النزاع الجمعي البيئي لم يزدهر بعد، ولم تتعد القضايا المنشورة والمتداولة من قبل الباحثين رؤوس الأصابع ، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة التشريع الذي تناول لأول مرة وبوضوح حق جمعيات حماية البيئة في التقاضي من خلال قانون رقم 10-03، وعدم تمديد هذا الحق إلى باقي منظمات المجتمع المدني كالنوادي الخضراء ، والنوادي الشبابية ، المنظمات الجماهيرية... كون أن الجمعيات البيئية ليست الوحيدة في الجزائر العاملة في مجال حماية البيئة. ويمكن رد هذه المعوقات إلى سببين رئيسيين هما نقص الوسائل المالية والمادية وعدم قدرة منظمات المجتمع المدني على التفاعل في علاقاتها مع المواطنين والهيئات.

المطلب الأول: الصعوبات المالية والمادية .

تتنوع مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني إذ تشمل اشتراكات الأعضاء، والإعانات التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية، والعائدات المرتبطة بنشاطها، والهيئات والوصايا(31).

غير أنه ونظرا لمحدودية الموارد الناجمة عن اشتراكات الأعضاء ، والعائدات المرتبطة بنشاطها والهبات والوصايا خلص بعض الباحثين إلى القول بأن جمعيات حماية البيئة ضمن منظمات المجتمع المدني تعتبر الأب الفقير بمقارنتها مع تلك الناشطة في ميادين أخرى (32) . ومقابل ذلك فقد وضعت الدولة شروطا وإجراءات صارمة حتى تستفيد هذه الأخيرة من الإعانات . إذ يجب على الجمعيات والمنظمات أن تقدم برنامج عملها التفصيلي إلى الجهات المختصة مع التوقعات المالية المحتملة لإنجاز برامجها . كما فرضت الجهات المختصة على جمعيات حماية البيئة مثلا الناشطة في مجال حماية البيئة والراغبة في الحصول على إعانات من الدولة أن تعين محافظ حسابات مسجل في قائمة المهنيين لمدة ثلاثة سنوات مالية متتالية قابلة للتجديد مرة واحدة (33) ، على أن ترسل نسخة من المحضر المتضمن تعيين مندوب الحسابات إلى أمين الخزينة العمومية والسلطات المانحة (الدولة و/أو الجماعات المحلية) في أجل أقصاه ثلاثين يوما بعد تعيين محافظ الحسابات (34) .

وفي غالب الأحوال تتحصل بعض منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة على الإعانات من الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية ، والتي يتم تغذيتها من مساهمات الولايات والبلديات بنسبة 2% من نتائج الضرائب المباشرة للجماعات المحلية ، وتدفع هذه المساهمات سنويا (35) . ونظرا لعدم وضوح النصوص القانونية فإن منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الحقل غالبا ما تحرم من هذه الإستقادات بدعوى توجيهها إلى النشاطات الشبابية والترفيهية .

أما التبرعات والهبات فهي في مجملها ضعيفة بسبب ضعف الوعي البيئي من جهة ولنقص التواصل بين هذه المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاقتصادية والتجارية العامة أو الخاصة من جهة أخرى .

وبالإضافة إلى الصعوبات المالية فإن هذه المنظمات الجماهيرية تفتقد في أغلبها إلى الوسائل المادية التي توفر الحد الأدنى من وسائل العمل ، بداية من المقرات أين يصعب عليها الاجتماع بأعضائها والتشاور معهم حول كيفية وضع مختلف البرامج . ورغم المطالب المتكررة في هذا الشأن فإن الاستجابة إليه تكاد تكون شبه مستحيلة ، مما اضطر الكثير من الجمعيات والنوادي إما إلى الانسحاب كلية بحل نفسها أو التوقف والانكماش ومن ثم تحديد أنشطتها والتقليل منه، الشيء الذي انعكس سلبا على حماية البيئة البحرية .

المطلب الثاني : الصعوبات المتعلقة بالتواصل والتفاعل .

لا تنحصر الصعوبات التي تعيق مهام منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية البيئة وتحد من تحقيق أهدافها في الصعوبات المالية والمادية فقط، بل تتعداها إلى معوقات أخرى داخلية منها وخارجية⁽³⁶⁾.

فأما المعوقات الداخلية فتتمثل في ضعف الرغبة في التطوع والعمل المدني النضالي ، الشيء الذي أدى إلى ضعف المشاركة ونقص ملحوظ في النضال البيئي لمنظمات المجتمع المدني . وقد ساهم نقص الخبرات التي تحتاج لها هذه المنظمات إلى تعثر تطورها بالشكل الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين أدائها وقدرتها على تحقيق أهدافها . وفي هذا الإطار فقد أكدت وزارة البيئة والتنمية المستدامة والسياحة أن دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر لازال هامشيا ولا يستجيب إلى التطلعات المنتظرة منه⁽³⁷⁾ .

فقوة التنظيم والانضباط والتخطيط المحكم الذي يجب أن تتمتع به منظمات المجتمع المدني هو الكفيل إلى تحقيق أهدافها المنشودة في مجال حماية البيئة ، ومن شأنه أن يحولها إلى هيئات شبه عامة أو شبه رسمية (semi-officielles, parapublic) نتيجة التنظيم المحكم الذي تعتمده وتواجهها المستمر في الميدان تأكيدا على قوتها وفعالية نشاطها النضالي⁽³⁸⁾ .

غير أنه يبدو لنا وبالرجوع إلى الواقع العملي فإن العديد من هذه المنظمات العاملة في مجال حماية البيئة لا تتمتع بالقدر الكافي من التنظيم والكفاءة، إذ ينحصر دور بعضها إلا في المشاركة في المناسبات الرسمية لا غير.

ومن جهة أخرى نظرا لصعوبة توصل منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حماية البيئة إلى المعلومات البيئية واصطدامها بحاجز السر المهني ، الذي يحول دون توغّلها إلى مختلف الإدارات العمومية من أجل الحصول على الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبيئة ، وعدم إشراكها بصورة فعلية في اتخاذ القرارات التي تمس البيئة. فإن تأثيرها أصبح بدون فعالية ، إذ أصبحت أغلب نشاطاتها عبارة عن ردود أفعال ذو تأثير جد محدود اتجاه القرارات التي تتخذها الإدارة والتي من شأنها أن تمس بالبيئة⁽³⁹⁾ .

ونظرا لاعتماد الدولة لسياسة توجيه منظمات المجتمع المدني ومحاولة التحكم فيها ، ومراقبة مصادرها المالية ، والتحكم في نسق أدائها وفي علاقتها ببقية المنظمات والهيئات الأخرى ، وعدم إشراكها في اتخاذ القرار ، فإن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة أصبحت قائمة على أساس الحذر والشك ونقص الثقة .

وفضلا على ذلك فإن الدولة تتخذ موقفا مزدوجا من منظمات المجتمع المدني ، فمن جهة فهي ترغب في تنشيطها وإشراكها في الحياة العامة ، ويظهر ذلك من خلال تسهيل إنشائها ومنح اعتمادها ، ومن جهة أخرى فهي تمارس العلاقة بشكل انتقائي فيما يتعلق بمنح التسهيلات ، وهذا بحسب الظروف والغرض الذي تهدف الدولة إلى تحقيقه .

ونظرا لكون أن البيئة قضية الجميع فإننا نرى بأنه من الضروري توحيد جهود منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال وتبادل برامجها والتعاون من أجل الحفاظ على البيئة ضمن شبكة اتصال وتواصل . فعدم امتلاك وسائل الاتصال يؤدي إلى صعوبة ربط هذه المنظمات

لعلاقات فيما بينها ، لغياب التنسيق والتعاون . ويعتبر جانب من الفقه⁽⁴⁰⁾ أن تجمع هذه المنظمات في شكل فيدراليات سيؤدي إلى تعميم الممارسات والاستفادة من التجارب الناجحة ، وسيعمل على توحيد الموارد والطاقات لإنجاز المشاريع الكبرى التي تتجاوز إمكانيات الجمعية الواحدة ، إضافة إلى فرض شروطها في التعامل مع السلطة باعتبارها ورقة ضغط لها وزنها في اتخاذ القرار البيئي⁽⁴¹⁾ .

وفي نفس السياق فإنّ منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال البيئة تجد صعوبة في التواصل مع المؤسسات الاقتصادية ، كون أن نشاط العديد من هذه المؤسسات الاقتصادية له تأثير سلبي على البيئة في مكوناتها . ولذلك يبدو أنه من الضروري أن تعمل هذه المؤسسات على تدعيم منظمات المجتمع المدني ماديا ومعنويا بتخصيص لها بعض المبالغ المالية كمساعدات وهبات لتغطية تكلفة الأنشطة الضارة بالبيئة، والتنمية عامل الثقة المفقود بينهما . و من اجل تحقيق التعاون المنشود يجدر بمنظمات المجتمع المدني التقرب من المؤسسات الاقتصادية، وعلى هذه الأخيرة مساعدتها وتمويل أنشطتها من أجل تنفيذ برامجها.

ومع توسيع دور منظمات المجتمع المدني في حماية البيئة باعتبارها شريك أساسي في تحقيق الحماية المنشودة ، لا بد من أن يصاحب ذلك وضع نظام متابعة صارم يحقق الأمن والسلامة البحرية ويقلل من مخاطر التلوث ونسبه. هذا ما سنتناوله في المطلب الموالي .

الخاتمة

جلى مما تقدم أن المشرع الجزائري حرص على إضفاء حماية قانونية للبيئة لكافة أبعادها ، صحيح أن المشرع الجزائري لم يصل إلى هذه الدرجة من

الحماية إلا بعد سنوات طويلة ، غير ان عذره في ذلك ينبع من أن الاهتمام العالمي بحماية البيئة لم يبرز غلاً منذ سنوات معدودة .

وللإنصاف نقول بأن إشراك المجتمع المدني في تجسيد هذه الحماية هو تعبير عن ديمقراطية المشاركة الشعبية في الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية ، ولن يخالف الحقيقة إذا قلنا أن النصوص القانونية الحالية غي النظام القانوني الجزائري جيدة الصياغة ويحقق عن طبقت بالفعل مشاركة فعالة لحركات المجتمع المدني في حماية البيئة .

غير ان الملاحظ بان الوعي بالظاهرة البيئية في أوساط حركات المجتمع المدني لازال لم يتبلور بعد وفقا لما هو مطلوب منه ، ومن تم على أفراد هذا المجتمع الارتقاء بالدور المنوط به من جهة، وعلى الدولة أن تساهم في إرساء تقاليد عمل هذه المنظمات الجماهيرية تحقيقا لحماية أفضل .

الهوامش

- 1- وتجد هذه الجمعيات أساسها في التكوين القانوني في الجزائر بموجب قانون رقم 90-31 المؤرخ في 04-12-1990 المتعلق بالجمعيات ، ج.ر رقم 23 لسنة 1990 ، باستثناء الجمعيات النقابية والسياسية التي تنظمها نصوص خاصة، وتعرف المادة 02 منه الجمعية بقولها : " تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبعيون أو معنويون على أساس تعاقدية وإلى غرض غير مريح". وقد جاءت أحكام المادة 02 موافقة لأحكام المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 التي تنص على : "لكل شخص الحق في الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية " .
- 2- د. نبيلة عبد الحليم كامل ، نحو قانون موحد لحماية البيئة (دراسة في القانون المصري المقارن مع عرض لمشروع قانون البيئة الموحد) ، دار النهضة العربية ، 1993 ، مصر ، ص 101 وما يليها .

3-Michel Prieur droit de l'environnement, édition Dalloz, 1996 , France. , P 144 .

4- د.باسم محمد شهاب، المشاركة الجماهيرية في حل المشاكل البيئية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد رقم 01 ، سنة 2003 ، ص 148 .

5- وقد تعددت تعاريفها ومنها أنها : "تمط من التربية يهدف إلى معرفة القيم وتوضيح المفاهيم وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته وبيئته البيوفيزيائية، كما أنها تعنى التمدرس على إتخاذ القرارات ووضع قانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة". نقلا عن د.إبراهيم عصمت مطاوع ، التربية البيئية -دراسة نظرية وتطبيقية- ، دار المعرفة الجديدة ، بدون سنة النشر ، مصر ، ص 13.

6- د. محمد صابر سليم ، التربية والتوعية بالقضايا البيئية، مقال منشور في مشروع بحث بعنوان "الإعلام العربي وقضايا بيئية " ، بإشراف الدكتور محمد صفي الدين أبو العز ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر ، 1991 ، ص 111 وما يليها .

7- Michel Despax , droit de l'environnement , édition litec, France , 1980 , P 405.

8- د. نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق ، ص 102 .

9- فقد جاء في المبدأ العاشر من مبادئ "ريودي جانيرو" لسنة 1992 على أنه : "تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة ، وتتوفر لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة بشأن البيئة بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة ... " .

10- البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الصادر عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، القاهرة، 10 سبتمبر 1991، ص 04 .

11- د. أحمد مصطفى ناصف، نحو إنشاء قاعدة بيانات قانونية للتشريعات البيئية في جمهورية مصر العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول

للقانونين المصريين (القاهرة) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1992 .

12- فعلى سبيل المثال في 12 فبراير 1991 انفجر مصنع كيميائي يعود لشركة (concept sciences) يقع في مدينة أنتاون بولاية بنسلفانيا الأمريكية نجم عنه مقتل خمسين شخص وخسائر مادية معتبرة، ويقيد التشريع هناك حق المعرفة بالأخطار التي يمكن أن تتجم عن المصانع يصل إلى حد منع تسريب مثل هذه المعلومات، والحجة في ذلك تكمن في أن إعطاء المزيد من المعلومات يمكن أن تستغل من أطراف أجنبية قد تضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي. وقد تحد وللأسف مثل هذه الاعتبارات من حق الأفراد والمنظمات في الوصول إلى المعلومات البيئية.

13- على خلاف قانون رقم 8-03 الذي لم يتضمن ضمن أحكامه مواد تلزم الإدارة أو أصحاب المشاريع المحتمل إحداثها التلوث بإعلام الجمهور على المخاطر التي تهدد البيئة ، باستثناء تلك المتعلقة بدراسة مدى تأثير على البيئة الذي يسمح نظريا بإشراك المواطنين في اتخاذ إجراءات وقائية قبلية متعلقة بحماية البيئة .

14- فقد تضمن نص المادة 11 من مسودة مشروع قانون حماية البيئة الجديد على إجراءات الطعن القضائي أمام الجهات القضائية ، إذا تعسفت الإدارة أو الجهات المالكة للمعلومات البيئية في تمكين المواطن أو باقي الفاعلين من المعلومات البيئية أو تجاهلت طلبها من خلال ردها غير المقنع.

15- Loi du 06 janvier 1978 relative à l'informatique .

16- Philippe Ch - A. Guillot , droit de l'environnement, ellipses édition, France, P 101 .

17- د. فارس محمد عمران ، ، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ، طبعة 2005 ، مصر ، ص 49 وما يليها.

18- وعلى سبيل المثال النتائج الخطرة التي خلفها مصنع (ASMIDAL) للأسمدة الفوسفاتية بعنابة منذ فتحه سنة 1976 على البيئة عموما والبحرية

خصوصا لقتل مخلفاته في البحر مباشرة دون معالجة جعل جمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث هناك تجمع ما يزيد عن 200.000,00 توقيع ، قامت على إثره بتبليغه إلى مختلف السلطات العمومية ، مرفقة تلك الإضاءات بتقرير مفصل حول حجم الكارثة البيئية التي تسبب فيها المصنع المذكور على سواحل الولاية. انظر س. رايس: التلوث في عنابة 200.000,00 توقيع لانقاد المدنية ، جريدة المساء ليوم 1990/07/16 ، العدد رقم 1490 .

19- أنظر لجريدة المساء ليوم 25 جويلية 1990 يومية وطنية، العدد رقم 1499، جريدة المجاهد يومية وطنية ناطقة بالفرنسية ليوم 25 جويلية 1990، العدد رقم 7812 .

20- ساسي سقاش ، الجمعيات البيئية في الجزائر، ذكرة ماجستير في قانون الأعمال ، كلية الحقوق، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2001 ، ص 116 وما يليها .

21- م. بوعكاز ، حي الصديقية بوهران : التلوث يهدد السكان والبيئة ، جريدة الخبر ، يومية وطنية 28 جوان 1998.

22- د. محمد فارس عمران ، المرجع السابق ، ص 51 وما يليها .

23- قانون رقم 90-31 مؤرخ في 04 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات ، ج.ر. رقم 53 لسنة 1990 .

24- أنظر للمادة 16 من قانون رقم 90-31 السابق.

25- أنظر للمادة 36 من قانون رقم 03-10 السابق .

26- وقد أشار الأستاذ ساسي سقاش في مرجعه السابق إلى أنه ورغم ذلك فإن عدد القضايا التي باشرتها جمعيات حماية البيئة أمام القضاء نادرا جدا . لمزيد من التفصيل أنظر المرجع السابق ، ص 122 .

27- وقد تكونت في ظل هذا القانون بالفعل عدة جمعيات للدفاع عن البيئة في مصر ، تجاوز عددها الثمانين جمعية لعل أبرزها : الجمعية المصرية للعلوم البيئية، الجمعية المصرية للمحافظة على الثروات الطبيعية ، الجمعية المصرية للمحافظة على البيئة ، الجمعية البحرية المصرية ... نقلا عن د.نبيلة عبد الحليم

كامل، نحو قانون موحد لحماية البيئة، دراسة في القانون المصري المقارن مع دراسته لمشروع قانون البيئة الموحد، دار النهضة العربية، 1993، ص 108 وما يليها.

28- فقد نصت المادة 103 من القانون رقم 04 لسنة 1994 على أن : "لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة الحق في التبليغ عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون". وقد نصت المادة 65 من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 على أنه: "يجوز لكل مواطن أو جمعية معنية بحماية البيئة اللجوء إلى الأجهزة الإدارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام قانون البيئة وما ورد بهذه اللائحة.

29- Michel Prieur , op. , cit. , P 117 .

30- غير أن جانب من القضاء الفرنسي كان يتوسع في تفسير شرط المصلحة ، بل أجاز صراحة إدعاء هذه الجمعيات بالحق المدني أمام القضاء الجزائري . نقلا عن ذ.نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق ، ص 106 وما يليها .

31- لمزيد من الشرح والتفصيل أنظر إلى دليل الجمعيات، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالتضامن الوطني والعائلة، الطبعة الأولى، 1997 ص 46. وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 01-351 المؤرخ في 10 نوفمبر 2001 المتعلقة بمراقبة استعمال إعانات الدولة أو الجماعات المحلية والمنظمات، ج.ر رقم 67 لسنة 2001 .

32- ساسي سقاش ، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ، طبعة 2005 ، مصر . ، ص 136 .

33- أنظر لنص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 01-351 السابق .

34- أنظر لنص المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 01-351 السابق .

35- أنظر لنص المادة 03 و 04 من المرسوم التنفيذي رقم 96-123 المؤرخ في 06 أبريل 1996 الذي يحدد طبيعة مساهمة الولايات والبلديات

ومبلغها في تمويل الصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، ج.ر. رقم 22 لسنة 1996.

36- د. محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشاطها وطبيعتها تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد رقم 17، جوان 2002، ص 141.

37- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، ص 10 وما يليها.

38- ويناس يحي دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، دار الغرب للنشر والتوزيع، طبعة 2003، الجزائر، ص 151.

39- شبة سعيداني، الاعتراف بحق الإنسان في البيئة بين الضرورة والمعارضة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، مارس 2000، ص 136.

40- Bernard Gassen, vitalité des innovations des réseaux associatifs, le monde diplomatique, revue périodique, février 1988, n^o 3421, P 21.

41- وتأسيسا لذلك فقد تم إنشاء أول فدرالية وطنية لجمعيات حماية البيئة في الجزائر خلال الملتقى الوطني الأول الذي ضم الجمعيات البيئية خلال شهر أوت 1998.

قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية :

1 - د. نبيلة عبد الحليم كامل، نحو قانون موحد لحماية البيئة (دراسة في القانون المصري المقارن مع عرض لمشروع قانون البيئة الموحد)، دار النهضة العربية، 1993، مصر.

2- د.باسم محمد شهاب، المشاركة الجماهيرية في حل المشاكل البيئية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد رقم 01، سنة 2003.

- 3- د. محمد صابر سليم، التربية والتوعية بالقضايا البيئية، مقال منشور في مشروع بحث بعنوان "الإعلام العربي وقضايا بيئية"، بإشراف الدكتور محمد صفي الدين أبو العز ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر ، 1991.
- 4- د. أحمد مصطفى ناصف، نحو إنشاء قاعدة بيانات قانونية للتشريعات البيئية في جمهورية مصر العربية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للقانونيين المصريين (القاهرة)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1992.
- 5- د. فارس محمد عمران ، ، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ، طبعة 2005 ، مصر.
- 6- ساسي سقاش ، الجمعيات البيئية في الجزائر، ذكره ماجستير في قانون الأعمال ، كلية الحقوق، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2001 .
- 7- م. بوعكاز ، حي الصديقية بوهران : التلوث يهدد السكان والبيئة ، جريدة الخبر ، يومية وطنية 28 جوان 1998.
- 8- د. محمود بوسنة، الحركة الجمعوية في الجزائر: نشاطها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، العدد رقم 17 ، جوان 2002.
- 9- ويناس يحي دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، طبعة 2003 ، الجزائر، ص 151 .
- 10- شبة سعيداني، الاعتراف بحق الإنسان في البيئة بين الضرورة والمعارضة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر ، مارس 2000.

• المراجع باللغة الأجنبية :

- 1-Michel Prieur droit de l'environnement, édition Dalloz, 1996 , France.
- 2- Michel Despax , droit de l'environnement , édition litec, France , 1980.

3- Philippe Ch - A. Guillot , droit de l'environnement, ellipses édition, France . 4- Bernard Gassen, vitalité des innovations des réseaux associatifs , le monde diplomatique, revue périodique , février 1988 , n⁰ 3421.